مؤكداً على مكانته الرائدة في السوق الأولي والثانوي لإصدارات الصكوك

«بيتك» يحقق المركز الأول في «مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية»

السميط: حجم إصدارات السوق الأولية لبرنامج الـ«IILM» تجاوز 13.8 مليار دولار

حافظ بيت التمويل الكويتي "بيتك"، على مكانته الرائدة في السوق الأولي والسوق الثانوي لإصدارات الصكوك لبرنامج مؤسسة إدارة السيولة الاسلامية الدولية (IILM)، وحصل على المركز الاول كمتداول رئيسي للمرة السادسة، والمركز الاول كمتداول ثانوي للعام الثاني على التوالي من بين العديد من البنوك الدولية والإقليمية المتعاملة مع مؤسسة إدارة السيولة الاسلامية الدولية.

وأوضح مدير عام خزانة الكويت في "بيتك" أحمد السميط، ان هذا الانجاز لم يسبق تحقيقه إلا من قبل "بيتك"، مبينا ان "بيتك" يواصل تحقيق الأرقام القياسية، حيث لم يحدث بأن تتصدر مؤسسة مالية القائمتين بين المتداولين الرئيسيين لبرنامج الـ «IILM» في السوق الأولي والثانوي إلا مرتين، وتلك المرتان كانتا من نصيب "بيتك"، مبينا ان ذلك التفوق يؤكد الثقة والمكانة المرموقة التي يتمتع بها "بيتك" في سوق الصكوك، وكذلك يعكس دور البنك الرائد في تنشيط سوق الصكوك والمساهمة في تطوير السوق الأولي والثانوي للصكوك.

وقال السميط ان حجم اصدارات السوق الاولية لبرنامج الـ(IILM) تجاوز 13.8 مليارات دولار امريكي ضمن 37 اصدار، حيث احتل "بيتك" المركز الاول، فيما جاء بنك ابو ظبي الأول FAB، في المركز الثاني، ومايبانك Maybank في المركز الثالث، منوها بأن وكالة ستاندرد آند بورز (S|P) العالمية صنفت البرنامج عند مستوى A-1 قصير الأجل.

وأكد السميط مواصلة الأنشطة الاستثمارية في سوق رأس المال الأولي والثانوي، مبينا ان "بيتك" من أكثر المؤسسات نشاطا في صناعة السوق، واستمر في توسيع نطاق تداولاته للصكوك قصيرة الأجل من إصدارات المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة (IILM)، منوّها بان "بيتك" نجح في تعزيز دوره البارز كصانع سوق، والمحافظة على ريادته في تحقيق أعلى المعايير المهنية والكفاءة في الاداء للمساهمة في تطوير وتنمية سوق الصكوك.

وذكر السميط ان "بيتك" حقق هذا الانجاز بأن يحتل المركز الاول في اصدرات برنامج "السيولة الدولية" لسوق الصكوك الأولية والثانوية، رغم الاجواء الاقتصادية العالمية غير المستقرة من حيث تذبذب أسعار العوائد في أسواق أدوات الدخل الثابت بسبب ارتفاع نسب التضخم عالميا، الأمر الذي ادى الى تدخل البنوك المركزية لسحب السيولة.

وأضاف السميط: "نظرا لاستقرار العوائد المتوقعة في عام 2023، سيكون عاما نشطا في حجم وعدد الاصدارات للسوق الاولي والتداولات للسوق الثانوي، مما يتيح فرصا استثمارية جاذبة لرؤوس الاموال."

وبدورها، أشادت مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM) بقوة أداء "بيتك" في سوق الصكوك، والكفاءة العالية في تسويق الإصدارات، مثمنة العلاقة الممتدة التي تجمعهما منذ أن بدأت المؤسسة في إصدار صكوك عام 2013 في إطار برنامج إصدارات متنوع قصيرة الاجل.

أحمد السميط

«الوطني» راع بلاتيني للملتقى الثالث للخدمات الاستشارية لخطة التنمية

التركي: نعمل باستمرار على دفع عجلة النمو عبر دعم القطاع الخاص وزيادة التنويع الاقتصادي

شارك بنك الكويت الوطني كراع بلاتيني للملتقى الثالث للخدمات الاستشارية لخطة التنمية، الذي نظمته شركة نوف إكسبو بالتعاون مع اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية وبحضور ومشاركة العديد من مؤسسات القطاعين العام والخاص.

ناقش الملتقى خطط البوابة الإلكترونية للتراخيص ومعالجة تحديات خطط البناء وتأثير نقص الأيدي العاملة على قطاع الإسكان بعد جائحة كورونا وعدم توافر مواد البناء بالكميات الكافية مع ارتفاع أسعارها بسبب صعوبات الخدمات اللوجستية من شحن ونقل بسبب الأوضاع الجيوسياسية.

وخلال الملتقى، قدم الوكيل المساعد لشؤون محافظتي العاصمة والجهراء بالتكليف في وزارة البلدية، ثامر بن عيد المطيري درعا تكريمياً لبنك الكويت الوطني استلمه مدير أول في إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني، طلال التركي، وذلك تقديراً لدور الوطني في مشاركته ورعايته للمؤتمر ودعمه المستمر للاقتصاد الوطني.

تأتي رعاية بنك الكويت الوطني في إطار التزامه بأداء مسؤوليته الاجتماعية ودعمه لخطط التنمية والاقتصاد الوطني وتنفيذ رؤية الكويت 2035، باعتباره أكبر المساهمين في تنمية المجتمع الكويتي وما يمتلكه من سجل حافل من المبادرات بكافة المجالات.

وبهذه المناسبة قال مدير أول بإدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال التركي: "نحرص دائما على مساندة وتعزيز الأجندة الاستراتيجية للدولة من خلال دعم خطط التنمية باعتبارها جزءاً من الأهداف الوطنية لرؤية الكويت 2035". وأضاف التركي: "نعمل باستمرار على دفع عجلة النمو عبر دعم القطاع الخاص لزيادة التنويع الاقتصادي، إضافة إلى مساندة أنشطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو ما يتيح المزيد من فرص النمو لقطاع الشركات وغيرها من القطاعات". وأكد التركي أن الوطني حريص على ترسيخ مكانته الرائدة ودوره الريادي في دعم تنفيذ المشاريع التنموية ومن بينها الإسكانية باعتباره أكبر ممول لكافة مشروعات التنمية الحكومية وكذلك القطاع الخاص. ويواصل بنك الكويت الوطني دوره التاريخي في تعزيز التنمية الاقتصادية في الكويت عبر كافة القطاعات من خلال تقديم التمويل اللازم والاستشارات والتعاون المثمر على مدى عقود مع الشركات الأجنبية العاملة في الكويت وعلاقاته الراسخة مع كافة مؤسسات القطاع الخاص والتي انعكست على ريادته لقطاع تمويل الشركات وحصته المهيمنة على قطاع التمويل التجاري وتمويل الشركات الأجنبية.

جانب من تكريم "الوطني" خلال الملتقى

«التجاري» يعلن الفائز في سحب «النجمة» الأسبوعي

أجرى البنك التجاري سحبه الأسبوعي على حساب النجمة . وقد تم إجراء السحب في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز أشكناني.

وقد قام البنك بتغطية السحب مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي . وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي :

سحب حساب النجمة الاسبوعي - جائزة 5،000/- دينار كويتي من نصيب الفائز محمد جنيدي محمد محمد.

ويذكر أن جوائز "حساب النجمة" مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة، بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، والتي تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5،000/- دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20،000/- دينار كويتي، بالإضافة الى جائزة نصف سنوية بقيمة 500،000/- دينار كويتي، وسحب آخر العام على أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم بقيمة 1،500،000 دينار كويتي . وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات، فمن المعروف أنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 500/- دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 500/- دينار كويتي للتأهل ودخول جميع السحوبات على كل الجوائز التي يقدمها الحساب، فكلما زاد رصيد العميل زادت فرصة الفوز، فضلاً عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب وكذلك الحصول على كل الخدمات المصرفية من البنك التجاري.

وكشف البنك أن حساب النجمة متاح للجميع ، وبإمكان أي شخص فتح حساب النجمة من خلال تطبيق CBK Mobile بخطوات بسيطة ومن أي مكان و في أي وقت.

التحفظ والحذر هيمنا على حركة الأسعار

«ساكسو بنك»: تحديات عديدة تواجه قطاع السلع الرئيسية خلال الربع الأول من 2023

أوضح رئيس إستراتيجية السلع في ساكسو بنك، أولي هانسن ، خلال تقرير اقتصادي متخصص أن التحفظ والحذر هيمن على حركة الأسعار في قطاع السلع الرئيسية خلال مطلع عام 2023، حيث نأمل أن يكون هذا العام أكثر استقراراً من العام الماضي، ولا سيما مع تحقيق مؤشر بلومبرغ لإجمالي عائدات السلع في عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 38% خلال الربع الأول ويتراجع بقية العام ويسجل مكاسب سنوية بنسبة 11% للعام الثاني على التوالي، ما يمثل أرباحاً جيدة في ظل التأثير السلبي لارتفاع الدولار والخسائر الكبيرة التي شهدتها الأسهم والسندات.

وتتوقف ملامح عام 2023 على إيجاد الحلول للعديد من المشكلات التي ما تزال معلقة. وتتمحور معظم تساؤلات التجار والمستثمرين في قطاع السلع الأساسية حول إيقاف الصين العشوائي العمل بسياسة صفر كوفيد التي استمرت فترة طويلة وكيفية تحقيق الانتعاش في المرحلة التالية. وما تزال جهود المصارف المركزية في مواجهة التضخم ومستوى التباطؤ الاقتصادي أو حتى الركود الناتج عنها في دول عديدة أحد أبرز أسباب التقلب والغموض.

وبلغت معدلات التضخم ذروتها مدفوعةً بانخفاض أسعار السلع الرئيسية، والتي بلغت أعلى مستوياتها منذ عدة عقود في عام 2022. ويبقى السؤال الأبرز خلال عام 2023 حول إمكانية إعادة هذه المعدلات إلى نسبة 2،5%، وهو المستوى الذي يتم التسعير وفقه بصفته الهدف متوسط وطويل الأمد لمعدلات التضخم في الولايات المتحدة. وتتواصل التأثيرات السلبية للغزو الروسي لأوكرانيا ومحاولات العالم الغربي التصدي لها على سلاسل التوريد العالمية للسلع الرئيسية؛ بدءاً من النفط الخام والوقود والغاز وصولاً إلى المعادن الصناعية والمحاصيل الرئيسية.

قطاع السلع يحظى بالتمويل قبل نهاية العام

أظهرت صناديق التحوّط اهتماماً قوياً بقطاع السلع الأساسية خلال الأسبوع المنتهي في 27 ديسمبر وفقاً لتقرير التزام المتداولين. وأشار تقريرنا الأخير الذي شمل هذه الفئة من المتداولين أو المضاربين إلى تصرف هؤلاء كمشترين صافيين لجميع العقود الآجلة للسلع الأساسية الـ 24 التي يتتبعها تقريرنا باستثناء واحدة. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي عقود الشراء المجمّعة بنسبة 16% ليبلغ 1.4 مليون لوت، أعلى مستوياته في ستة أشهر. وساهمت عقود الاستحواذ الجديدة وطويلة الأجل المضافة في ثلثي هذا الارتفاع، في حين جاء الثلث الأخير مدفوعاً بخفض المتداولين لمراكز البيع على المكشوف.

ويمكن إسناد عمليات الشراء في جميع القطاعات باستثناء الغاز الطبيعي إلى تطورات الاقتصاد الكلي عموماً، وفي مقدمتها هبوط قيمة الدولار الأمريكي وظهور توجهات متفائلة حول توقعات الطلب من الصين قبل نهاية العام الماضي. الأمر الذي ساهم جزئياً في الضعف المسجل خلال الأسبوع الفائت مع تراجع المتداولين عن بعض المراكز التي تم اعتمادها مؤخراً.

وتتسم توجهات المتداولين عموماً في بداية العام بالحذر خوفاً من القيام بأي خطوة خاطئة. وبرغم ذلك ربما يؤدي الخوف من تفويت الفرصة إلى تراكم سريع في المراكز التي يمكن أن تصبح عرضة للمخاطر في حال حدوث أي تغيير في التوجهات. ومن المتوقع أن تنعكس هذه الآليات على المدى القصير على حركة الأسعار في جميع الأسواق، بما يشبه تغييرات الأسعار التي شهدتها قطاعات الذهب والنفط الخام خلال الأسبوع الماضي.

أسعار الغاز تتراجع

سجلت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة أدنى مستوياتها خلال عام واحد لتبلغ 3.55 دولاراً على خلفية التوقعات بطقس معتدل أكثر في يناير بعد موجة البرد القوية التي أضرت ببعض المناطق في الولايات المتحدة قبل بداية العام الجديد. وساهم ظهور طقس أكثر اعتدالاً في تراجع الفارق في الاستهلاك بين شهري مارس وأبريل، والذي تجري متابعته على نحو واسع بصفته مؤشراً حول مدى قلق السوق بشأن توفر الغاز في أواخر الشتاء، والذي انخفض إلى 7 سنتات فقط بعد أن لامس دولاراً واحد في مطلع ديسمبر. وأدت الأسباب نفسها تقريباً إلى تراجع أسعار الغاز في أوروبا، حيث انخفضت أسعار الغاز في المركز الهولندي تي تي إف إلى 65 يورو لكل ميجاواط ساعي (20 دولاراً أمريكياً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)، أي بمقدار نقطة واحدة، وهو أدنى مستوياته منذ أكتوبر 2021. ويأتي هذا الانخفاض مدفوعاً بالطقس المعتدل والإنتاج القوي من مصادر الطاقة المتجددة وانخفاض الاستهلاك الصناعي، مما أدى إلى زيادة موسمية غير معتادة في المخزونات. ويتجاوز حجم الغاز المخزن في أوروبا اليوم 168 تيراواط ساعي، أعلى من المعدل المتوسط لخمس سنوات، ويقترب من تحقيق ذروة الطلب في فصل الشتاء خلال شهر واحد. وساهم استمرار التدفق القوي لواردات الغاز الطبيعي المسال وانخفاض الطلب بنسبة تزيد عن 10% في وصول الأمور في أوروبا إلى وضع كان مستبعداً منذ بضعة أشهر، حيث أصبح من الضروري الحفاظ على انخفاض الأسعار من أجل تحويل شحنات الغاز الطبيعي المسال بعيداً عن أوروبا حتى لا تؤثر على مرافق التخزين المحلية.

الصين تدعم النحاس وخام الحديد

نجح النحاس وخام الحديد في تحقيق مكاسب طفيفة خلال أسبوع حافل بالتحديات، حيث أدى إيقاف الصين العشوائي للعمل باستراتيجية صفر كوفيد والتي امتدت فترة طويلة إلى زيادة عدد الإصابات في مختلف أنحاء البلاد. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها توقعات الطلب على المدى القصير، فقد ساهم التغيير، خلافاً لتدابير الإغلاق المتواصلة، في تسريع وتيرة التعافي في الصين، أكبر مستهلك للسلع في العالم. ويستبعد تحقيق مزيد من الانتعاش حتى نهاية هذه العطلة، أو ربما حتى بداية موسم الربيع، ولا سيما مع بدء عطلة رأس السنة القمرية الجديدة في 23 يناير. واستطاع النحاس عالي الجودة تجنب الآثار السلبية لعملية بيع خلال منتصف الأسبوع بعد إعلان الصين، المستهلك الرئيسي للنحاس، عن تدابير جديدة لدعم قطاع العقارات المتأزم. وارتفعت أسعار السلع بالغة الأهمية في الصين، بما في ذلك خام الحديد، كما ارتفعت قيمة اليوان الصيني بعد إصدار المصرف المركزي الصيني والجهات التنظيمية فيه توجيهاً يسمح للمصارف في المدن التي تنخفض فيها أسعار المساكن بتخفيض فوائد الرهن العقاري إلى ما دون الحد الأدنى الذي تمليه السياسات الحالية. وبقيت قيمة النحاس تتراوح بين متوسطين متحركين مع مستوى مقاومة لمدة 200 يوم عند 3.8525 دولاراً أمريكياً في الوقت الذي يقدم فيه مستوى الـ 50 يوماً دعماً عند 3.72 دولاراً أمريكياً. وقد يشير الإغلاق فوق مستوى المقاومة الأول إلى محاولة متجددة لتجاوز الدعم الرئيسي في حدود 4 دولار للرطل، وهي خطوة يرجح اتخاذها ولكن في وقت متأخر من العام الجاري.

النفط يواجه بعض التحديات

انخفض مؤشر بلومبيرج للطاقة بشكل حاد خلال الأسبوع الأول من التداولات متأثراً بمعدلات النمو العالمية ومخاوف الصين المرتبطة بأزمة كوفيد19- إلى جانب قوة سوق العمل في الولايات المتحدة التي تشير إلى مزيد من ارتفاع أسعار الفائدة، فضلاً عن الطقس الشتوي المعتدل في نصف الكرة الشمالي، والذي تسبب في تراجع الطلب على الديزل والغاز الطبيعي. وتراجعت منتجات النفط الخام والوقود نحو 8% هذا الأسبوع بسبب استمرار المخاوف المرتبطة بتوقعات الطلب على المدى القريب. وحظي هذا التراجع بدعم من قرار المملكة العربية السعودية بخفض أسعار صادرات النفط الخام إلى أوروبا وآسيا خلال شهر فبراير وسط ضعف الطلب والمنافسة من النفط الروسي الرخيص الذي يبحث عن سوق للتصدير، خاصة في آسيا.

ونحافظ على وجهة نظرنا بأن النفط الخام سيواجه تحديات في الربع الأول مع تداول خام برنت بسعر أقل من 80 دولاراً معظم الوقت، قبل أن يتعافى ويصل إلى حدود 90 دولاراً بمجرد تراجع تداعيات كوفيد19- في الصين وانتعاش الطلب الموسمي. ونستبعد بقوة حدوث ركود في الاقتصاد الأمريكي، ونتوقع مساهمة الطلب من بعض أكبر المستهلكين في العالم بدعم الأسعار خلال العام، حيث يبقى العرض مرتبطاً بإجراءات مجموعة أوبك بلس وبعدم قدرة المنتجين الأمريكيين أو عدم استعدادهم لزيادة الإنتاج.